

فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار الصدمات السعرية للنفط على أهم
مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2010-2021
The effectiveness of trade policy in reducing the effects of oil
price shocks on the most important indicators of foreign trade in
Algeria during the period 2011-2021

* شراقي باية خديجة
CHERAGUI Baya Khadidja
جامعة الجزائر 3-الجزائر
cheragui.baya@univ-alger3.dz

تاريخ النشر: 2023/10/31

تاريخ القبول: 2023/10/27

تاريخ الاستلام: 2023/07/09

الملخص :

تخضع أسعار النفط لتقلبات عديدة، فعندما يتجاوز العرض من النفط الطلب عليه تنهار أسعاره وتصبح التكلفة الحدية للإنتاج عندئذ أكبر من السعر، عند هذه النقطة تماما تبدأ المؤسسات المنتجة للنفط بالإغلاق لأن عملية الإنتاج حينها تصبح مكلفة وغير اقتصادية، وفي ذات الصدد فإن الأمر يتكرر دائما مع الاقتصاد الجزائري كونه ريعيا يعتمد على النفط بشكل رئيسي حيث أن تدهور أسعار هذا المورد في الأسواق الدولية يتسبب مباشرة في تدهور اقتصاده عموما وفي أهم مؤشرات التجارة الخارجية المكونة له على وجه الخصوص، ما استدعى اللجوء إلى تطبيق ما يسمى بأدوات السياسة التجارية بغية الحد من آثار تلك الصدمات المتعاقبة.

الكلمات المفتاحية: السياسة التجارية، أسعار النفط، نظام الإعانات، الميزان التجاري، ميزان المدفوعات.

تصنيف JEL: O24; F47; H27.

Abstract :

Oil prices are subject to many fluctuations, like all goods and services. When the supply of oil exceeds the demand for it, its prices collapse and the marginal cost of production then becomes greater than the price. In the same regard, it's always repeated with the Algerian economy, as it is depends mainly on oil, as resource of its economy in general and in the most important indicators of foreign trade constituting it in particular, which necessitated the resort to apply trade policy tools in order to limit the effects of these successive shocks.

Keyword: Trade policy, Oil prices, Subsidies system, Trade balance, Balance of payments.

JEL Classification codes: O24; F47; H27.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

يؤدي التدفق الكبير والمفاجئ للعائدات المالية على أي بلد من العالم نتيجة تصدير الوفرة لديه من الموارد الطبيعية إلى نشوب العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية في بعض الأحيان، وربما كان البعد الأكثر أهمية هو الاعتماد المفرط لذلك البلد على تلك الموارد ليصبح اقتصاده بعد ذلك ذو توجه ريعي، قد ينهار سريعا عند انهيار أسعار الموارد الطبيعية التي تغذيه، ويصاحب ذلك الانهيار العديد من المضاعفات الاقتصادية الأخرى كبروز ظاهري التضخم والبطالة وتفاقمهما وتهاوي أسعار صرف العملة وتفشي الفقر... الخ، إذ تسهم هذه العوامل مجتمعة في إضعاف معدلات النمو لديه، بل وتؤدي إلى تدمير كل ما بني في سبيل تحقيق عملية تنميته الشاملة. وليس الاقتصاد الجزائري ببعيد عما وصف سابقا، إذ أن لعنة وفرة الموارد الطبيعية لديه جعلت تدمير اقتصاده المحلي ليصبح أكثر تصدعا وهشاشة. ولهذا فقد أصبح لزاما على الجزائر اليوم أن تختار توازنا أمثلا لأهدافها المسطرة تجاه عملياتها التجارية التبادلية مع العالم الخارجي، باختيار السياسة التجارية الأنجع في قطاع التجارة الخارجية لديها، بحيث يمكنها أن تخفف من صدمات أسعار النفط على الاقتصاد في المدى القصير، ثم التوجه إلى تنويع الموارد المالية للاقتصاد الجزائري في المدى المتوسط والبعيد.

ومن خلال ما تقدم، فإنه يمكننا أن نلخص إشكالية الدراسة من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي: ما فعالية السياسة التجارية المطبقة في الجزائر في الحد من آثار الصدمات السعوية للنفط على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي؟

واعتمادا على ما سبق فإننا نهدف من خلال هذه الورقة إلى دراسة فعالية السياسة التجارية في الحد من آثار الصدمات السعوية للنفط على أهم مؤشرات التجارة الخارجية. وفي هذا الصدد فقد اخترنا توظيف المنهجين الوصفي والتحليلي، من أجل وصف مختلف السياسات التجارية التي طبقتها الجزائر على مجال التجارة الخارجية، وتحليل أثر انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. وبهذا فقد قسمت دراستنا إلى ثلاث محاور على النحو التالي:

- ❖ التأصيل النظري للسياسة التجارية.
- ❖ آثار صدمة انهيار أسعار النفط على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائري.
- ❖ تطبيق آليات السياسة التجارية للحد من آثار الصدمة النفطية في الجزائري.

2. التأصيل النظري للسياسة التجارية

تعتبر السياسة التجارية إحدى الوسائل التي تستخدمها الدولة في حل بعض المعضلات الاقتصادية الشائكة الناجمة عن بعض التصدعات في أسعار بعض الموارد الرئيسية التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية كالموارد النفطية والغازية والفوسفات... إلخ،

1.1. ماهية السياسة التجارية

لابد من التعرّيج أولاً عن تعريف السياسة التجارية ثم ذكر أهدافها ثم التطرق إلى أنواعها:

أ. **تعريف السياسة التجارية:** كل ما يطبق من سياسة اقتصادية في مجال التجارة الخارجية يسمى سياسة تجارية، إذ يقصد بالسياسة الاقتصادية تلك الإجراءات التي تتبناها السلطات ذات السيادة في مجال الاقتصاد بغية تحقيق أهداف معينة، ويترتب على ذلك أنها جملة الإجراءات التي تطبقها دولة من خلال علاقتها التجارية مع الدول الأخرى قصد تحقيق أهداف ما، ويمكن أن نعبر عن مفهوم السياسة التجارية الدولية إذا عبرنا عن الاختيار الذي تقوم به الدولة للوسائل القادرة على التأثير في تجارتها الخارجية، بغية الوصول إلى أهداف مسطرة (خالد أحمد علي محمود، 2019، صفحة 88).

ب. **أهداف السياسة التجارية:** تهدف السياسة التجارية إلى بلوغ مجموعة من الغايات التي تختلف باختلاف الدول وتوجهاتهم الاقتصادية، فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو استراتيجي استراتيجي (ألفت علي حسن ملوك، 2012، صفحة 75):

❖ الأهداف الاقتصادية للسياسة التجارية: وتتمثل في التالي:

- حماية الصناعات المحلية الناشئة، ونقصد هنا الصناعات حديثة العهد داخل النطاق الجغرافي للدولة، حيث أنه وفي بداية عمليات الإنتاج الصناعي تكون منتجاتها أقل جودة وأعلى تكلفة مقارنة بمنتجات الصناعات المستوردة؛
- زيادة موارد الخزينة العمومية للدولة وتنويع استخدامها في سبيل تمويل النفقات العامة للدولة بكافة أنواعها وأشكالها؛
- زيادة نسبة الصادرات وتخفيض نسبة الواردات بغية تحقيق التوازن الخارجي، وهذا من أجل القضاء على العجز الكامن في الميزان التجاري وتحقيق التوازن الفعلي في ميزان المدفوعات؛

• حماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الدولة كحالات التضخم والانكماش والانكماش التضخمي... الخ؛

• حماية الاقتصاد المحلي من مشاكل الإغراق بجميع أشكاله.

❖ **الأهداف الاستراتيجية:** تتمثل الأهداف الاستراتيجية في المحافظة على الأمن داخل النطاق الجغرافي للدولة من الناحية العسكرية والغذائية والاقتصادية، والعمل على إنتاج الحد الأدنى من المصادر الطاقوية كالنفط ومشتقاته مثلاً؛

❖ **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل الأهداف الاجتماعية في حماية المصالح الاجتماعية لبعض الفئات من المجتمع كمصالح المزارعين أو المنتجين لبعض السلع التي تعتبر أساسية أو ضرورية في الدولة، بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات والفئات المختلفة.

ويمكن تلخيص أهداف السياسة التجارية جميعاً في فكرة أنها مجموعة من الأساليب والتدابير والقواعد والإجراءات والأدوات التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الخارجية قصد تعظيم عائدها الناجم عن تعاملها مع بقية الدول في العالم، ضمن خطة تحقيق الأهداف الرامية إلى التوازن الخارجي في إطار منظومة معينة، تهدف أساساً إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة لأفراد المجتمع خلال مدة زمنية معينة (أسماء عدائكة، السايح بوزيد، 2018، صفحة 260).

2.2. أنواع السياسة التجارية: تنقسم السياسة التجارية حسب معظم توجهات

نظرية التجارة الخارجية إلى سياسة تجارية حمائية وأخرى تحريرية:

أ. **سياسة حماية التجارة الخارجية:** سوف نتطرق بالدراسة لسياسة حماية التجارة الخارجية نظرياً من خلال التطرق إلى:

❖ **تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية:** نقصد بسياسة حماية التجارة الخارجية مسألة تبني الدولة لجملة من القوانين واللوائح والتشريعات واتخاذ التطبيقات والإجراءات المنفذة لها بغية حماية أسواقها المحلية أو سلعها المنتجة محلياً ضد المنافسة الخارجية.

❖ **الآراء المؤيدة لسياسة حماية التجارة الخارجية:** يحتاج أنصار سياسة الحماية التجارية إلى جملة من الدوافع أهمها:

• تمكن هذه السياسة من حصول الدولة على موارد مالية بشكل منتظم تمكنها من القيام بالمهام المختلفة الموكلة إليها؛

- تؤدي هذه السياسة إلى تقييد الواردات وتخفيض من أحجامها، وإزاء هذه الوضعية يحول المستهلك إنفاقه من السلع المستوردة إلى البدائل المنتجة محليا؛
- مجابهة سياسات الإغراق المفتعلة من خلال بيع المنتجات الخارجية في الأسواق الوطنية بأسعار أقل من تلك التي تباع بها في سوق الدولة الأم؛
- وضع تعريفات جمركية مناسبة لولوج الخدمات والسلع الأجنبية إلى الأسواق الوطنية بغية تحقيق الحماية القصوى للصناعة المحلية وأسواق الدولة؛
- تمكن هذه السياسة من حماية الصناعات المحلية الناشئة من بطش منافسة السلع الأجنبية.

❖ أدوات سياسة حماية التجارة الخارجية: تعتمد هذه السياسة من طرف جملة من دول العالم وتتمثل في:

- أدوات سياسة حماية التجارة السعرية: تؤثر هذه الأدوات على كل من أسعار الواردات والصادرات وتتمثل في:

◀ الرسوم الجمركية: ونقصد بالرسوم الجمركية، كل ما يفرض من ضرائب على الواردات من السلع أو صادرتها في إطار تجسيد برامج السياسة التجارية الحماية التي كانت تمارسها الدول النامية ضد بطش سلع الدول الصناعية الكبرى، قصد حماية منتجاتها المحلية (محمود حامد محمود، 2017، صفحة 147). ونقصد بالضرائب هنا، كل ما يفرض على السلع والخدمات التي تعبر النطاق الجغرافي للدولة سواء كانت واردات أم صادرات ويمكن تقسيمها إلى:

- الرسوم الجمركية القيمة: هي تلك التي تفرض بنسبة محددة من قيمة الخدمات أو السلع سواء كانت واردات أو صادرات وفي العادة ما تحتسب كنسبة مئوية؛
- الرسوم الجمركية النوعية: هي تلك التي تفرض على شكل مبلغ معين يكون ثابتا على كل وحدة واحدة من الخدمات أو السلع على أساس خاصية من الخصائص المادية كالحجم أو الوزن... الخ؛

- الرسوم الجمركية المركبة: وتشمل القيمة والنوعية على حد سواء.

◀ نظام الإعانات: نقصد به كافة التسهيلات والمزايا والمنح النقدية التي تعطى للمؤسسات الوطنية المنتجة كي تصير في وضعية تنافسية أحسن سواء على مستوى الأسواق المحلية أم الأجنبية؛

◀ **نظام الإغراق:** يتمثل في بيع السلعة الوطنية في الأسواق الأجنبية بثمن أقل من نفقة إنتاجها محليا، فتصبح منافسة للسلع البديلة أو المماثلة لها في تلك الأسواق، ويمكننا أن نميز بين (عطالله الزبون، 2019، صفحة 56):

○ **الإغراق قصير الأجل:** يكون بقصد تلبية أهداف معينة كالقضاء على المنافسة أو كالحفاظ على حصة معينة من السلع في الأسواق الأجنبية ويختفي بمجرد تحقيق تلك الأهداف؛

○ **الإغراق العارض:** يكون في ظرف استثنائي كالتخلص من بعض السلع غير القابلة للتسليم عند انتهاء المواسم مثلا؛

○ **الإغراق الدائم:** كأن تتمتع السلع باحتكار حقيقي وشديد نتيجة حصولها على بعض الامتيازات الخاصة بالإنتاج الممنوحة من طرف الدولة أو تنتجها لعضوية أصحابها في بعض الاتحادات الاقتصادية التي تتصف بالصبغة الاحتكارية، ويشترط أن تصاحبها ضرائب جمركية مرتفعة لأجل استيراد مثلتها من السلع الأجنبية.

● **أدوات سياسة حماية التجارة الكمية:** يتمثل أهمها في نظام الحصص والحظر وتراخيص الاستيراد:

◀ **نظام الحصص:** أي أن تقوم الدولة بتعيين حد أقصى لبعض السلع المستوردة خلال مدة زمنية معينة على أساس عيني ونقدي؛

◀ **الحظر:** وهو قيام الحكومة بمنع أو حصر التعامل مع الأسواق الأجنبية، سواء من خلال عمليتي الاستيراد أم التصدير ويكون أم كليهما معا، ويكون هذا الحظر إما جزئيا أو كليا:

○ **حظر جزئي:** يكون بفرض حصر التعامل مع الأسواق الأجنبية بالنسبة لبعض السلع ولبعض الدول كذلك؛

○ **حظر كلي:** يكون بفرض حصر كل التبادلات التجارية بين الدولة والخارج، أي أن تعتمد الدولة على ما يسمى بسياسة الاكتفاء الذاتي؛

◀ **تراخيص الاستيراد:** يكون تطبيق مبدأ نظام الحصص غالبا مصحوبا بما يسمى بأسلوب تراخيص الاستيراد، والذي نعني به عدم السماح باستيراد بعض المنتجات السلعية إلا بعد الحصول على إذن مسبق من طرف الأجهزة الإدارية المختصة.

• **أدوات سياسة حماية التجارة التجارية:** تتمثل أدوات سياسة حماية التجارة في المعاهدات الاتفاقات التجارية وكذا المعاهدات التجارية وفي اتفاقيات الدفع:

◀ **الاتفاقات التجارية:** تكون قصيرة الأجل، وتتسم بأنها تشمل جميع قوائم المنتجات المتبادلة والكيفية التي تتم من خلالها عمليات التبادل تلك مع ذكر المزايا الممنوحة جراء هذه العمليات؛

◀ **اتفاقيات الدفع:** غالبا ما تكون في شكل ملاحق تلتصق بالاتفاقات التجارية وقد تكون بشكل منفصل عنها، تحتوي على صيغ كيفية تسوية الالتزامات المالية والحقوق بين ما اتفق عليه من طرف الدولة ونظيراتها من دول العالم.

◀ **المعاهدات التجارية:** تعبر عن مجموع ما يتعاقد عليه من اتفاق للدولة مع نظيراتها من دول العالم عن طريق أجهزتها الدبلوماسية بهدف تسطير استراتيجية بناء العلاقات الاقتصادية بينها وبين تلك الدول وتنظيما بشكل يمس الجوانب الاقتصادية والتجارية والإدارية وحتى السياسية، بحيث تقوم تلك المصالح المشتركة فيما بينها على مبادئ عامة كمبدأ الدولة الأولى بالرعاية ومبدأ المساواة ومبدأ المعاملة بالمثل؛

ب. **سياسة تحرير التجارة الخارجية:** سوف نتطرق بالدراسة لسياسة حرية التجارة الخارجية نظريا من خلال التطرق إلى:

❖ **تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية:** يقصد بها السياسة التي تنتهجها الحكومات والدول في عدم تدخلها في التجارة بين دول العالم الأخرى، كالتدخل في السياسات الجمركية ونظام الحصص بعض الأدوات الأخرى. فهي بذلك تلك السياسة التي تتركز على إزالة القيود والعقبات المفروضة على ولوج السلع إلى الحدود الجغرافية للدولة سواء كانت سلع مستوردة أو مصدرة.

كما يمكننا أن نعرف سياسة حرية التجارة الخارجية على أنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تهدف إلى تحويل نظام التجارة الخارجية باجتهاد محايد، يعني عدم تدخل الدول تفضيلا تجاه صادراتها أو وارداتها، وهي عملية تأخذ مدة طويلة نسبيا (فؤاد مجناح، النوري حاشي، 2020، صفحة 31).

❖ **آراء مؤيدي سياسة حرية التجارة الخارجية:** تشتمل حجج مؤيدي سياسة حرية التجارة الخارجية على ما يلي:

- تشجع سياسة حرية التجارة الخارجية الدولة على التوسع في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة الوفرة وتحد من إنتاج السلع النادرة؛
- تتيح سياسة حرية التجارة الخارجية لكل دولة من دول العالم مجال التخصص في الإنتاج والتصدير للمنتجات التي تمتلك فيها ميزة نسبية على أن تستورد المنتجات التي تفقر فيها إلى ذلك؛
- تساهم سياسة حرية التجارة الخارجية في القضاء على ظاهرة الطاقات العاطلة من خلال استخدام كل بلد لموارده الإنتاجية استخداما شبه تام؛
- تشجع سياسة حرية التجارة الخارجية في التقدم التكنولوجي والتقني من خلال ما يجري من منافسة بين دول العالم، الأمر الذي يسمح بتنشيط العمل وتحسين الوسائل الإنتاجية؛
- تسمح سياسة حرية التجارة الخارجية بفتح واجهة للمنافسة بين المشروعات الاقتصادية الاحتكارية، بحيث يتحكم في الأسعار بشكل يسيء للمستهلك في الأسواق الوطنية.

3. آثار صدمة انهيار أسعار النفط على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

سوف نتطرق بالدراسة إلى بعض آثار صدمة انهيار أسعار النفط على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائري من خلال دراسة معدل النشاط ميزان المدفوعات سعر صرف العملة الجزائرية وكذا المالية العامة والوضعية النقدية ودراسات معدلات التضخم.

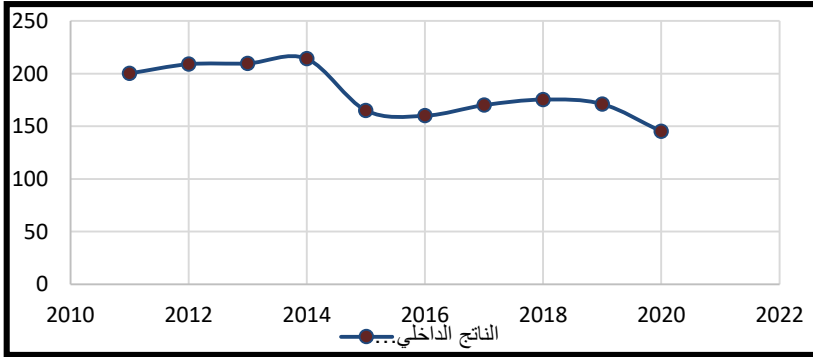
1.3. الناتج الداخلي الخام في الجزائر: تعبر مختلف الدراسات والتحليلات الاقتصادية عن وضعية اقتصاد ما بالاستقرار والنمو، أو بالاختلال والتدهور والركود... الخ، عند دراسة معدل نشاطه القطاعي الذي تحدد فيه قيم الناتج الداخلي الخام، والذي يعكس الحالة الأساسية لازدهار أو ركود قطاعات الدولة المختلفة وفروعها.

يتأثر الناتج الداخلي الخام للجزائر بصفة كبيرة مع ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية للطاقة، إذ يرجع السبب في ذلك إلى اعتماد مؤطري السياسة الاقتصادية في الجزائر على هذا القطاع فقط مع إهمال شبه تام للقطاعات المنتجة الأخرى، حيث يمكنها المساهمة في رفع مستوى الناتج الداخلي الخام الجزائري، وبالتالي التقليل من آثار الصدمات النفطية على الاقتصاد جملة وعلى الناتج الداخلي الخام بصفة خاصة، فمن المعروف عدم ثبات أسعار برميل النفط لدى أسواقه العالمية، وفي هذه الحالة يبقى الاقتصاد الوطني رهين تقلبات هذه الأسعار (عمراني سفيان، حاكمي بوحفص، 2019، صفحة 922). وفيما يلي سنوضح

مستويات الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة 2011 - 2020، وكيف تم تأثره بتهاوي أسعار النفط خلال النصف الثاني من فترة الدراسة:

الشكل 01: مستويات الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال الفترة 2011 - 2020

الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين اعتمادا على:

(Office National des Statistiques (ONS), 2021, p. 1).

(World Bank, 2021, p. 1)

وكقراءة لأرقام الشكل 01، فإن إجمالي الناتج الداخلي الخام في الجزائر قد انخفض في سنة 2015 انخفاضاً شديداً إذا ما قورن بما سبقه من سنوات الفترة الدراسية، إذ بلغ حينها 165.15 مليار دولار أمريكي، كما قدر بـ 214.12 مليار دولار أمريكي خلال السنة السابقة أي سنة 2014، هذا الذي أثر بشكل جلي على النمو القطاعي لمجالات الفلاحة والري والصناعة والأشغال العمومية، والخدمات المسوقة كذلك... الخ، كان هذا نتاجاً لنكسة أسعار الموارد النفطية في الأسواق الدولية للنفط.

ومن خلال الشكل 01 كذلك، فإننا نلاحظ أن الناتج الداخلي الخام الجزائري واصل في انخفاضه طوال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020، غير أن هذا الناتج عرف بعض الزيادات أو النقصان خلال ذات الفترة من الزمن، إذ قدر بـ 145.16 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2020، حيث تعبر هذه القيمة عن أصغر مستوى في الناتج الداخلي الخام الجزائري خلال طول فترة الدراسة، حيث أثرت أزمة فيروس كورونا المستجد على مستويات أسعار الموارد الطاقوية المصدرة في الجزائر لدى الأسواق العالمية للنفط، ما أثر بنتيجة سلبية على مستوى الناتج الداخلي الخام لديها.

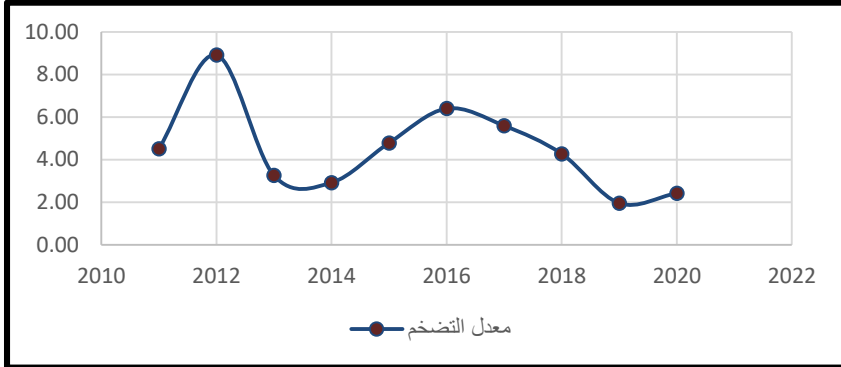
2.3. الوضعية النقدية في الجزائر وقياس معدلات التضخم: توسعت الكتلة النقدية

M_2 المجموعة في الجزائر بشكل ضعيف جدا خلال سنة 2015، حيث بلغت في ذات السنة إلى ما نسبته 0.13% بالزيادة، كما امتازت أيضا بنمو بسيط جدا في هذه الكتلة من النقد خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2016، بلغت وقتها 2.52% بالزيادة، إذ تتعارض أرقام هاتين السنتين تعارضا صارخا مع أرقام الفترة الممتدة ما بين سنة 2010 و سنة 2015، حيث بلغ حينها المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية في الجزائر M_2 نسبة 13.8% بالزيادة (محافظ بنك الجزائر، 2017، صفحة 7). وفي ضوء المستجدات الحاصلة في الوضع الاقتصادي الدولي الناجمة عن آثار وباء فيروس كورونا، وما نجم عنه من انهيار في أسعار الموارد النفطية العالمية، فقد قررت لجنة عمليات المؤسسة النقدية لدى بنك الجزائر في مارس 2020 تخفيض معدل متطلبات الاحتياطي النقدي الذي كانت نسبته 10% إلى 8%، مع تخفيض السعر الأساسي لبنك الجزائر بنسبة 25%، حيث استقر حينها عند مستوى 25.3%، إذ أن المبتغى من اتخاذ مثل هذه القرارات هو تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي في الجزائر، وبهذا يتم إتاحة المزيد من الأدوات الإضافية للبنوك ومؤسسات المال بهدف دعم تمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف جد معقولة (محافظ البنك المركزي الجزائري، 2021، صفحة 2).

وفي ذات السياق، فإن تأثير انخفاض أسعار النفط لدى الأسواق الدولية على معدلات التضخم للدول النفطية يبقى ضعيفا جدا، إذ أن غالبية هذه الدول تدعم أسعار موادها المشتقة من النفط وتعيد توجيهها الإداري، وبالرغم من كل هذه التدابير، إلا أنه قد ارتفع معدل التضخم لديها خلال الفترة 2015-2017، بحيث لا يعزى ذلك إلى صدمة الأسعار النفطية لسنة 2014، ولا يرجع البتة إلى الأسباب القديمة المعروفة في حال كان معدل النمو الخاص بعرض النقود في وضعية مستقرة، ولكن يرجع إلى أسباب فشل الاقتصادات النفطية بشكل خاص في معالجة اختلالات موازينها بعيدا عن مقدرات الموارد الطبيعية التي لا تمد للاقتصاد بصلة، فالنظريات الاقتصادية مبنية على عملية الإنتاج، وعلى كيفية التوظيف الأمثل لجميع عوامل عناصر الإنتاج الممكنة، بما يليي الطلب المحلي أولا، ثم التفكير في إمكانية التصدير ومحاولة تلبية الطلب العالمي بعدها، وفيما يلي سنتطرق إلى الشكل 02 الذي نبين من خلاله مستويات التضخم في الاقتصاد الجزائري في الفترة الزمنية من سنة 2011 إلى سنة 2020:

الشكل 02: مستويات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011 – 2020

الوحدة: نسبة مئوية / سنة الأساس: 2019



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين اعتمادا على:

(International Monetary Fund, 2021, p. 1)

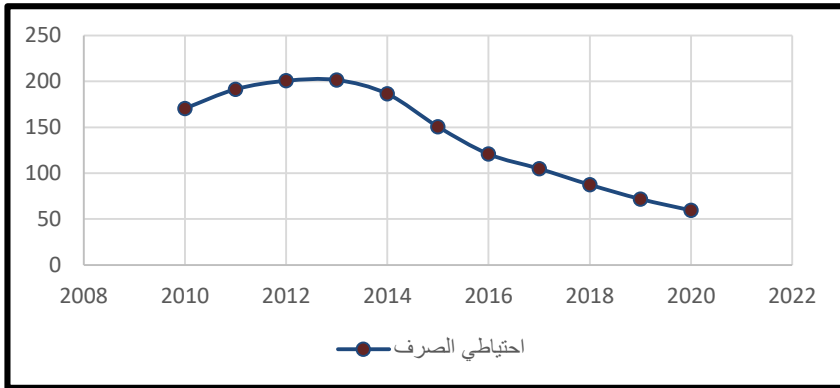
وكقراءة لأرقام الشكل 02، فإننا نلاحظ اختلالا شديدا وسريعا في مستويات معدل التضخم في الجزائر طوال الفترة المدروسة من سنة 2011 إلى غاية سنة 2020، غير أن سنتي 2012 و2016 كانتا سنتي ذروة التضخم، حيث بلغ معدل التضخم عندهما ما نسبته 8.916% و6.398% على التوالي، كما سجلت أصغر قيمة لمعدل التضخم في الجزائر سنة 2019، حيث بلغت حينها ما نسبته 1.952%، ليعاود هذا المعدل الارتفاع بشكل نسبي سنة 2020 إلى ما نسبته 2.42%. بحيث لا يمكننا بأي حال كان إعزاء هذا الارتفاع في معدلات التضخم في الجزائر إلى تحاوي سعر صرف الدينار الجزائري، وهذا لأن المنتجات من الخدمات والسلع المستوردة لا تشكل إلا ربع الاستهلاك المحلي من إجمالي منتجات السلع والخدمات تقريبا، كما أن معدلات التضخم في دول شركاء الجزائر التجاريين كانت دون معدل التضخم المطروح على الساحة الاقتصادية بالجزائر بشكل بعيد تماما، وأن الزيادات التي عرفتها المستويات الضريبية كذلك كانت جد بسيطة متواضعة، نستنتج عندها أنه يمكن تفسير ذلك الارتفاع الشديد في مستويات التضخم لسنتي 2012 و2016 في الجزائر، إلى غياب الرقابة والتنظيم وضعف المنافسة على مستوى أسواق منتجات السلع والخدمات، التي تسيطر عليها جهات معينة في إطار ما يسمى في أدبيات الاقتصاد باحتكار القلة.

3.3. سعر صرف العملة الوطنية واحتياطيات الصرف الأجنبي في الجزائر:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تدهورا اقتصاديا شديدا، كان سببه الرئيسي انخفاض أسعار

الموارد النفطية الموجهة للتصدير لدى الأسواق النفطية الدولية، حيث زادت هوة الفارق التضخمي بين الجزائر وأهم الشركاء التجاريين لها، وكان هذا نتيجة للانخفاض قيمة عملات أولئك الشركاء في مقابل الدولار الأمريكي، حيث أن سنة 2015 كانت السنة الفاصلة ونقطة تغير محورية لتلك التغيرات، انخفض حينها سعر الصرف الإسمي للدينار الجزائري بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي، كما انخفض كذلك وفي نفس السنة بنسبة 3.8% مقابل اليورو. وخلال سنة 2016 انخفضت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 2.94% مقابل الدولار الأمريكي، كما انخفضت بنسبة 4.64% مقابل اليورو. والشكل التالي يبين لنا تغيرات قيم إجمالي احتياطي الصرف الجزائري خلال الفترة الزمنية 2011-2020:

الشكل 03: تغيرات قيم إجمالي احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2011 - 2020
الوحدة: مليار دولار أمريكي



المصدر: الشكل من إعداد الباحثين اعتمادا على:

(International Monetary Fund, 2021, p. 1).

وكقراءة لأرقام الشكل 03، فإننا نلاحظ تغيرات قيم إجمالي احتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة 2014 2020 - عرفت انخفاضا مستمرا وملحوظا إذ انتقلت في 2014 من 186.35 مليار دولار أمريكي إلى 59.43 مليار دولار أمريكي في 2020، حيث كان يلمس ارتفاعا ضئيلا خلال الفترة التي سبقت ذلك، كما ارتفع سنة 2011 من 191.37 مليار دولار أمريكي إلى 201.44 مليار دولار أمريكي في 2013، حيث أن هذه القيمة عبرت عن ذروة ارتفاع الكتلة النقدية للاحتياطي النقدي الجزائري خلال الفترة المدروسة، ومن خلال الشكل 03 كذلك، فقد استنتجنا أن تغيرات قيم إجمالي احتياطي الصرف في الجزائر في

تحتوي ثابت ومستمر، وهو ما يثبت فكرة التأثير السلبي لهبوط أسعار النفط الدولية على مؤشرات الاقتصاد في الجزائر، إذ تمثل صادراته من المحروقات 60% من الميزانية العامة للدولة و ما نسبته 94% من إجمالي ما يرد من عمليات التصدير، حيث استخدمت الجزائر جل احتياطاتها النقدية من العملة الصعبة بغية استيراد السلع المنتجة والخدمات، إذ تصل قيمة الفاتورة السنوية لها إلى حوالي 45 مليار دولار أمريكي (Reuters Staff, 2021, p. 1).

4 . تطبيق آليات السياسة التجارية للحد من آثار الصدمة النفطية في الجزائر

استخدمت الدول التي عانت من صدمة أسعار النفط ومنها الجزائر بعض الهوامش الوقائية، كخط دفاع أولي يصد آثار تحاوي أسعار النفط على النمو الاقتصادي بمفهومه الشامل؛ كما لجأت إلى الإفصاح الواضح وتعميمه في أسرع وقت ممكن عن جميع الخطط التنموية قصد تصحيح الأخطاء الكامنة في المدى المتوسط، من خلال وضع أهداف لسيناريوهات الطوارئ، وأهم ما لخص من خطط في هذا المجال (تحتان موارد، بن يحي نسيمة، 2017، صفحة 226):

- ترشيد نفقات الاستثمار بشكل عام والسعي إلى زيادة كفاءته؛
 - التنسيق على أعلى مستوى قصد إجراء المزيد من التصحيحات الخاصة بأسعار الطاقة؛
 - تنمية الإيرادات غير النفطية بشكل سريع وعاجل، إذ يمكن أن يتضمن ذلك التوجه نحو التوسع في استخدام الضريبة على القيمة المضافة والتوسع في طرح الأوعية الضريبية ورفع قيمة الضرائب على الممتلكات وكذلك الزيادة التصاعدية للضرائب على الدخل؛
 - التركيز على تخفيض النفقات العامة الجارية أو التحويلية.
- وغير بعيد عما طرح سابقا فإن الجزائر اتخذت مجموعة من التدابير الاستثنائية المتعلقة بحماية التجارة الخارجية لديها، كجدار صد أولي لما لحق باقتصادها وجل مؤشرات من تعثر، والتي يمكن أن نلخصها في التالي:

1.4. إجبارية توطين كل الواردات من المنتجات السلعية والخدمات

توجهت الجزائر مؤخرا إلى تطبيق إحدى الأساليب الخاصة بالسياسة التجارية، من خلال التعليم رقم 05 المؤرخة في 22 أكتوبر 2017 الصادرة عن بنك الجزائر، في سبيل تطبيق بعض الأساليب الحمائية، والمتمثلة في إجبارية توطين كل الواردات من المنتجات السلعية والخدمات، مع اشعار مسبق للعمليات المتعلقة باستيراد المنتجات والسلع الموجهة نحو الداخل، إذ فرض على المستورد بمقتضى ذلك ضمان تغطية مالية لدى بنوك التوطين بقيمة مبلغ عقد

الاستيراد بما نسبته 120%، لمدة شهر واحد على الأقل قبل أن تتم عملية استيراد تلك المنتجات من السلع والخدمات. حيث أن إعادة بعث الإجراءات الخاصة بالتوطين البنكي من شأنها أن تكون أداة فعالة تزيد من تقوية عقد الشراء، وتجعل من إجراءات تأطير التجارة الخارجية أكثر ملائمة وفعالية، مع توفير الموارد المالية اللازمة المتعلقة بالصرف قصد تلبية عمليات الاستيراد المختلفة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021، صفحة 1). وفي ذات السياق فقد فرض على البنوك التجارية تطبيق إجراءات أساسين هما (نعناعة بوحفص جلاب، 2019، صفحة 257):

- أ. إلزام المتعاملين بدفع المبالغ المالية مسبقاً للبنوك والتي تغطي النسبة السالفة الذكر أي 120% من قيمة عقد الاستيراد، فور إتمام عملية التوطين، على أن تودع هذه القيمة لدى بنك التوطين والتي تعد ضماناً شهراً على أقل تقدير قبل عملية الاستيراد؛
- ب. يمنح المستورد ميزة عدم تبرير مصادر موارده المالية عند إيداعها بالعملة الصعبة لدى بنك التوطين.

2.4. اللجوء إلى نظام رخص الاستيراد

تم إقراره استعمال نظام الرخص في مجال التصدير والاستيراد قصد تسيير الاستثناءات الخاصة بحرية التجارة الخارجية من خلال المرسوم التنفيذي 15-306 المؤرخ في السادس من ديسمبر سنة 2015، والمعين للكيفيات والشروط الواجب تطبيقها عند الحصول على رخص التصدير والاستيراد لمختلف المنتجات والضائع، وكذلك من خلال تطبيق أحكام المادة 6 مكرر 1 من القانون رقم 03-04 والمؤرخ في التاسع عشر من شهر جويلية سنة 2003، المتضمن للقواعد العامة لتصدير السلع واستيرادها، حيث نص على: "يقصد بإجراءات رخص الاستيراد أو التصدير كل إجراء إداري يفرض كشرط مسبق لتقديم وثائق لجمركة البضائع، زيادة على تلك المخصصة لأغراض الجمركة. يجب أن تكون القواعد المتعلقة بإجراءات رخص الاستيراد أو التصدير حيادية عند تطبيقها وأن تدار بطريقة عادلة ومنصفة. تحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتوجات عن طريق التنظيم". كما تم تعديل المادة 05 و 06 من المرسوم التنفيذي 15-306 المذكور آنفاً بموجب المرسوم التنفيذي 17-202 المؤرخ في 22 جوان 2017، إذ تسعى الجزائر من خلال هذا التعديل إلى ضبط القائمة النهائية للمواد الضرورية المسموح باستيرادها، وكذلك تحديد الكميات التي تلي احتياجات المواطن الجزائري، وفي ذات السياق فإنه يمكن كل الجهات المعنية للسلطات الجزائرية من محاربة ظاهرة تهريب العملة الصعبة إلى الخارج بتلك المبالغ الضخمة مقابل تلك

المنتجات التي تصنف في خانة الكماليات. وحيث أن نظام الرخص سيسمح بتحكم أفضل في المصاريف، فسيتم بذلك تطبيقه فقط على المنتجات التي أصبحت تثقل كاهل الفاتورة الاجمالية للاستيراد، خصوصا إن تعلق الأمر بالمواد الاستهلاكية من المواد الغذائية المصنعة محليا، والتي تمثل قيمتها غالبا ثلث تلك الفاتورة (الحياني ليلي، 2017، صفحة 72).

3.4. مدة صلاحية السجل التجاري الخاص بالاستيراد والتصدير

تطبيقا لأحكام قانون رقم 06-13 مؤرخ في 23 يوليو من سنة 2013، والذي يعدل التشريع رقم 04-08 المؤرخ في الرابع عشر أوت من سنة 2004 والمتعلق بشروط مزاولة النشاطات التجارية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 31 جويلية 2013، صفحة 33)، فقد تم تحديد مدد صلاحيات السجل التجاري المعطى لممارسي النشاطات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية لمدة سنتين فقط قابلة للتجديد، والتي تسري من تاريخ الحصول عليه. كما يعالج نفس القانون مستخرجات السجل التجاري التي تحوزها مؤسسات الاستيراد والتصدير، فعند عدم احترام القواعد المنوطة بمؤسسات الاستيراد والتصدير والتي لم تنفذ ما عدل من قوانينها الأساسية المطابقة للأحكام السابقة من ذات القانون، فإنها تعتبر عديمة الأثر لأجل ممارسة الأنشطة المتعلقة بعملية بواردات المنتوجات والمواد الأولية الموجهة لإعادة بيعها على حالها، كما لا يمكن لها القيام بأية عملية توطين بنكي لعمليات الاستيراد (نعناعة بوحفص جلاب، 2019، صفحة 259).

5. خاتمة

اعتمدت الجزائر خطة محكمة بغية إنقاذ اقتصادها من الانهيار خلال الآونة الأخيرة من الزمن، أي بعد أزمة صدمة أسعار النفط لسنة 2014، حيث أن هذه الصدمة أثرت وبشكل واضح على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لديها، فمن خلال التحليل الذي تقدمنا به من خلال دراستنا هذه، استخلصنا أن الاقتصاد الجزائري وقع في المحذور خلال هذه الفترة، فما زاد الطين بلة، أن ما فتئت أسعار النفط بالانتعاش، فينتعش الاقتصاد الجزائري جراءها، إلا وتجد نفسها قيد التهاوي من جديد، بسبب الأزمة الصحية الخانقة التي مست العالم، أزمة فيروس Covid-19 وتداعياتها على سوق النفط العالمية، حيث تعتمد الجزائر وبشكل صارخ على معطياتها قصد بناء اقتصادها، فعندما تزداد أسعار النفط، تزدهر جملة المقدرات المالية الواردة إلى الاقتصاد الجزائري فيستطيع حينها تغذية جميع موازناته وتمويل مشاريعه الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية في بعض الأحيان، وحين تنهار تلك الأسعار ينهار الاقتصاد

الجزائري جراءها، كونه اقتصاد ريعيا يعتمد على تصدير الموارد الطاقوية خاما كانت أم مكررة في تمويل خزانته العمومية.

وبالرغم من تسلسل تلك الأحداث المسيئة اقتصاديا للجزائر، إلا أن الدولة انتهجت بعض السبل المالية والنقدية والتجارية قصد إحالة الاقتصاد الجزائري أن يقع في محذور الأزمة، التي بدأنا نلمس آثارها على معدلات التضخم والبطالة والفقر في المجتمع، ومن تلك الحلول أن تطرقت الجزائر إلى صياغة بعض القوانين والضوابط الخاصة بالتجارة الخارجية، ألا وهي تطبيق أساليب وأدوات السياسة التجارية بهدف تخفيف عبء أزمة الاقتصاد الجزائري درءا لتفاقمها، حيث توصلنا بدراستنا هذه إلى صياغة جملة من النتائج والمقترحات في ذات السياق والتي نوجزها فيما يلي:

أولا: النتائج

في ضوء دراستنا هذه توصلنا إلى مجموعة من النتائج، نلخصها في التالي:

- تزخر الجزائر بالثروات والمعادن، وهذا ما يعطيها أوصافا اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيس لمواردها المالية التي تغذي احتياطاتها من العملات الأجنبية؛
- يتأثر الاقتصاد الجزائري بالهزات الناجمة عن حركة أسعار الموارد الطاقوية وخاصة المحروقات، فبالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر، إلا أن اقتصادها أصبح يتأثر بصفة أكبر بالصددمات التي تحدث على مستوى تلك الأسعار، ما أدى إلى تصدع مكونات مؤشراتها الاقتصادية الكلية وعجزها، فأزمة أسعار النفط في 2014، أثرت بشكل واضح على مؤشرات الاقتصاد الجزائري سلبا، ما استدعى الجزائر أن تلجأ خلال الخمس سنوات الأخيرة إلى صندوقها السيادي المتمثل في صندوق ضبط الإيرادات قصد تمويل عجز موازنتها العامة، وبعد الانتعاش البسيط لأسعار النفط خلال سنتي 2018 و2019، أتت أزمة فيروس Covid-19، لتأثر من جديد في حركة أسعار النفط سلبا إلى مستويات ما دون الصفر في بعض مناطق العالم، ما أثر بالتبعية على الاقتصاد الوطني؛
- تسهم السياسة التجارية الخارجية الجزائرية في تخفيف الصدمات المحتملة على مؤشرات الاقتصاد الكلي لديها، إلا أن الفارق في تطبيق هذه السياسة لم يكن مؤثرا جدا بين مرحلي انغلاق الاقتصاد الجزائري وتحريره على أداء التجارة الخارجية؛
- رغم أن الجزائر لجأت إلى تطبيق جملة من التغييرات والاحترازمات في إطار وسائل السياسة التجارية الخارجية، إلا أن قطاع النفط لديها ظل مهيمنا وبشكل شبه كامل على التركيبة السلعية لصادراتها.

ثانيا: المقترحات

- استنادا إلى ما سبق فإننا نوجز اقتراحاتنا في النقاط التالية:
- تنفيذ مجموعة من الاجراءات التي تهدف إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، بحيث يتم الانتقال إلى أسلوب اقتصادي منفتح يقوم في الأساس على تحرير السوق وتوسيع القاعدة التنموية الشاملة؛
 - انشاء علاقة تشابكية بين المنافذ الوطنية للتجارة الدولية وعمليات التبادل الإلكتروني للمعلومات وكذا الوثائق مع دول العالم، بغية تقليص تكاليف عمليات التصدير والاستيراد؛
 - الاستثمار أكثر في استخدام التكنولوجيا الحديثة في سبيل تشجيع المبادلات التجارية من المنتجات الخدمية والسلعية؛
 - تنويع وتطوير القاعدة الإنتاجية في البلاد مع رفع تنافسية منتجاتها وكفاءتها بغية مجابهة التحديات المرتبطة بمدى تنمية الإمكانات الإنتاجية وبالتالي التجارية؛
 - تكثيف مشاركة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في المعارض الدولية؛
 - جذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات التي يعجز الاقتصاد الجزائري الاستثمار فيها، وهذا لقلة الخبرة الكافية وشح الأموال وكذا الافتقار للتقنية اللازمة بغية إحلال الواردات بمساهمات المستثمرين الأجانب؛
 - تنفيذ سياسات تجارية مدروسة ومحبوكة جديدا، تأخذ في عين الاعتبار مستويات التطوير المؤسسي، الدخل الكلي والفردى، الهياكل الاقتصادية؛
 - إجراء مجموعة شاملة من الإصلاحات الاقتصادية الكلية والجزئية، مع تطبيق سياسات مالية وضريبية تناسب معالجة القضايا المرتبطة بالتعليم والفقر والبطالة؛
 - تكثيف الاستثمار في القطاعات التي تحمل القدرة التصديرية أكثر مع الدول الأجنبية؛
 - دراسة الأسواق الأجنبية جيدا، واستغلال مجال الاتفاقيات التجارية في نماء القدرات المؤسساتية المحلية؛
 - الانفتاح أكثر على الاقتصاد العالمى، وتكثيف النشاطات التجارية مع مختلف التكتلات الاقتصادية؛
 - تطبيق المواصفات والمعايير الدولية على السلع والخدمات المنتجة وطنيا.

6. قائمة المراجع

1. أسامة نجوم. (2015). قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
2. أسماء عدائكة، السايح بوزيد. (2018). السياسة التجارية وعالج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016. مجملّة البحوث الاقتصادية المتقدمة، 3(1).
3. البنك المركزي الجزائري. (2020، 2019، 2018، 2016، 2015، 2014). النشرة الإحصائية الجزائر: البنك المركزي الجزائري.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (31 جويلية 2013). شروط ممارسة الأنشطة التجارية - القانون رقم 13-06 مؤرخ في 23 يوليو سنة 2013. الجريدة الرسمية الجزائرية .
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية. (2000). مادة 10 من القانون رقم 2000-02، المؤرخ في 27/07/2000، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، المؤرخة في 28/07/2000. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 37.
6. السعيد وصاف. (2020). قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (2018-2005). المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، 3(1).
7. ألفت علي حسن ملوك. (2012). التجارة البينية للسلع الزراعية وفرص التكامل بين الدول العربية. 22(3).
8. اللحياني ليلي. (2017). رخص استيراد البضائع و تصديرها في ظل دستورية مبدأ حرية الاستثمار في الجزائر. دفاتر البحوث العلمية، 5(2).
9. خالد أحمد علي محمود. (2019). التجارة الدولية بين الحماية والتحرر والنظرية الحديثة وآثارها في الفكر الاقتصادي العالمي. الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
10. عطالله الزبون. (2019). التجارة الخارجية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
11. عمراني سفيان، حاكمي بوحفص. (2019). انعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام للجزائر دراسة تحليلية للفترة 200-2017. جملة البشائر الاقتصادية، 5(2).
12. فؤاد مجناح، النوري حاشي. (2020). دراسة قياسية لأثر بعض محددات سياسة تحرير التجارة الخارجية والسياسة التجارية على الميزان الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017). مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة، 3(2).
13. لجلد، خالد. (2012). دراسة إستراتيجية لإحلال الطاقات الجديدة والمتجددة في الجزائر : حالة الطاقة الشمسية في الفترة 1995 - 2010. الجزائر: جامعة الجزائر. تم الاسترداد من <https://www.ccdz.cerist.dz/admin/notice.php?id=00000000000000195628000000>
14. لجلد، خالد. (2018). أثر السياسة الطاقوية الريعية على مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر. الجزائر: جامعة الجزائر3. تم الاسترداد من <https://dspace.univ-alger3.dz/jspui/handle/123456789/6681>
15. مانع سعيد العقيبة. (1974). أوبك والصناعة البترولية، لبنان: منشورات التجارة والصناعة.

16. محافظ البنك المركزي الجزائري. (13, 08, 2021). كلمة محافظ بنك الجزائر في الاجتماع المشترك لصندوق النقد العربي. تم الاسترداد من مجلس محافظي المصارف المركزية و المؤسسات النقد العربية - 27 أبريل 2020: https://www.bank-of-algeria.dz/html/inclusionfinanci%C3%A8re_042020.htm
17. محافظ بنك الجزائر. (2017). التوجهات المالية والنقدية لسنة 2015 والتسعة أشهر الأولى من سنة 2016 وسياسات التصدي والمراقبة في ظرف صدمة خارجية مستمرة. الجزائر: بنك الجزائر.
18. محمود حامد محمود. (2017). اقتصاديات التجارة الخارجية. القاهرة، مصر: دار حميثرا للنشر والترجمة.
19. نعناعة بوحفص جلاب. (2019). تنظيم التجارة الخارجية في الجزائر بين ضوابط الحرية والتقييد. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 10(3).
20. وكالة الأنباء الجزائرية. (20, 08, 2021). إجراءات جديدة لتنظيم واردات السلع والمنتجات الموجهة للبيع على الحالة. تم الاسترداد من وكالة الأنباء الجزائرية: <https://www.aps.dz/ar/economie/48261-2017-10-08-18-11-39>
21. Fonds Monétaire Internationale. (2017). Perspectives de l'économie mondiale, Un nouvel élan ? Washington, USA: Fonds Monétaire Internationale.
22. International Monetary Fund. (2021, 08 12). entire World Economic Outlook database: April 2021. Récupéré sur WORLD ECONOMIC AND FINANCIAL SURVEYS: <https://www.imf.org/en/Publications/WEO/weo-database/2021/April/download-entire-database>
23. International Monetary Fund. (2021, 08 09). Total reserves (includes gold, current US\$) - Algeria. (International Financial Statistics and data files.) Récupéré sur International Monetary Fund: <https://data.worldbank.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD?locations=DZ>
24. Ladjedel, K. (2017). L'impact De L'effondrement Des Cours Du Pétrole Sur Les Grands Indicateurs Macroéconomiques En Algérie. Economics and development, 5(2), 15-26. Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/299/5/2/32693>
25. Ministère des Finances - Algérie. (2021, 08 12). Lois de finances. Récupéré sur Ministère des Finances: <https://www.mfdgi.gov.dz/archive-nov-2019/index.php/ar/22-2014-05-14-10-16-29/2014-05-14-10-18-34/1707-2020-2>
26. Office National des Statistiques (ONS) . (2021, 08 10). Les Comptes Nationaux Annuels. Récupéré sur ONS: <https://www.ons.dz/spip.php?rubrique310>
27. Office National des Statistiques. (2017). Annuaire Statistique de l'Algérie n° 35, . Algérie: Office National des Statistiques Algérienne.
28. Reuters Staff. (2021, 08 13). 42 مليار دولار تراجع احتياطي الجزائر من النقد الأجنبي إلى. Récupéré sur REUTERS: <https://www.reuters.com/article/algeria-economy-ia4-idARAKCN2AU04K>
29. World Bank . (2021, 08 10). GDP (current US\$) - Algeria. تم الاسترداد من World Bank national accounts data, and OECD National Accounts data files.: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ>